

الرباط في : 25 أبريل 2014

## بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للتشغيل العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا عاديا يوم السبت 25 أبريل 2015 بالرباط ، والذي يأتي بعد تجديد هيكل النقابة ، حيث تم التدارس والتداول ضمن جدول أعماله النقط التالية:

✓ تقديم وتدارس عرض تقييمي حول منهجية عمل وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في مجال الانتخابات المهنية (انتخابات مندوبي الأجراء / انتخابات ممثلي الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء بالوزارة)؛

✓ التأكيد على الموقف الثابت للنقابة الديمقراطية للتشغيل من تسخير مفتشي الشغل للاشتغال خلال فاتح ماي ؛

✓ دراسة الوضعية والرد على حرمان موظفات وموظفي وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية من حقهم المشروع في الاستفادة من العطلة الادارية برسم سنة 2014 .

في بداية الاجتماع تم التذكير، بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها النقابة الديمقراطية للتشغيل وبخطها النضالي، وبكونها إطار للنضال والدفاع عن قضايا موظفات وموظفي الوزارة بكل تجرد ودون تمييز ولا استثناء، وبمنهجيتها في العمل القائمة على سمو الديمقراطية الداخلية وسيادة القرار واستقلاليتها ، والالتزام الصارم بعدم القفز على معارك وإنجازات الغير من أجل إرضاء النفس واستغلالها لخدمة أهداف وأجندات خاصة.

وبعد النقاش المستفيض والتداول البناء حول النقط الواردة في جدول الأعمال ، تم تسجيل

ما يلي :

## أولاً : فى موضوع الانتخابات المهنية

تم تقديم عرض تقييمي حول منهجية عمل وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية فى مجال انتخابات مندوبي الأجراء وكذا انتخابات ممثلي موظفين الوزارة فى اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء (تجدون بالملحق ، رفقته، تقريراً مفصلاً حول العرض) ، حيث تطرق خلاله إلى الجوانب القانونية المؤطرة للعمليات والتدابير العملية المتخذة من طرف الوزارة بشأنها. وبخصوص مضامين هذا العرض، أجمع أعضاء المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للتشغيل على تسجيل المواقف التالية:

1- أن الوزارة تفتقر إلى رؤية واضحة بخصوص عملية انتخاب مندوبي الأجراء ، بدءاً من تواريخ إجرائها ، وعدم تخصيص غلاف مالي خاص بهذا الاستحقاق ضمن ميزانية الوزارة برسم 2015 ، الشيء الذي أضفى على الإعداد التقني لهذه العملية نوعاً من الارتجالية والتسرع؛

2- تهمين الموقف الشجاع والمشرف وروح الوحدة والتضامن التي عبر عنها مفتشات ومفتشو الشغل ، خلال الدورات التكوينية الأخيرة ، وروح الخلق والإبداع التي عبر عنها هؤلاء من خلال الأشكال الاحتجاجية المختلفة والمتنوعة التي ابتكروها بهذه المناسبة ، والتنويه بوعيهم وهمتهم العالية في الدفاع عن حقوقهم المشروعة واصطفافهم غير المشروط حول ضرورة رد الاعتبار لصورة وأدوار الإدارة التي ينتمون إليها ودفاعهم المستميت عن قيم الكفاءة والمردودية فيها؛

لقد شكل هذا الموقف محطة أخرى وليست أخيرة تثبت أن بهذه الوزارة غالبية من النساء والرجال يشتغلون ويكدون ويضحون في سبيل أداء مهامهم على الوجه الأكمل المتكامل بهدف تحقيق ما يفوق بكثير ما يلزمهم به الواجب الوظيفي، وأنهم في كل آن وحين لا يتوانون في الدفاع عن حقوقهم ومطالباتهم الملحة بتمكينها وتكريسها في إطار من الوعي والمسؤولية ، وأنهم قد اكتفوا من المعاناة والإهمال ، وقد آن الأوان ليعاملوا وفقاً للتقدير الخاص والمراعاة الواجبة في حقهم وحق المهمة الجسيمة التي ألقيت على عاتقهم؛

3- التأخر وسوء برمجة الورشات التكوينية ، لا من حيث التوقيت ولا من حيث توزيعها الجغرافي، ووطغيان المنطق المحاسباتي في ذلك بحيث تم تحميل إخواننا أطر تفتيش الشغل بالأقاليم الجنوبية للمملكة (المشتغلين بالمديرية الجهوية للعيون وبالمديريات الإقليمية

التابعة لها) عناء السفر لمدينة أكادير عوض تنظيم دورة تكوينية داخل جهتهم ، الشيء الذي يتنافى مع سياسة القرب والتنزيل الجهوي الجيد للاتمرکز الإداري ؛

4- تهميش دور الإعلام في التعريف بأهمية انتخابات مندوبي الأجراء ومواكبتها ، فضلا عن الأدوار التي يقوم بها جهاز تفتيش الشغل في هذا الصدد ، الشيء الذي يؤكد بالملموس أن هناك توجه من أجل مواصلة ضرب مبدأ التمثيلية المهنية والتضييق على ممارسة الحق النقابي في بعده الوطني؛

5- التسجيل باستغراب وقلق والتساؤل عن الخلفيات والغايات التي تم على أساسها تقسيم اللجان وحصر اللوائح الانتخابية بمناسبة انتخاب ممثلي الموظفين باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء على صعيد وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية الذي يفتقر إلى المهنية المطلوبة كما عهدنا ذلك في الكثير من القضايا المرتبطة بالتدبير الإداري للوزارة ، ولنا في هذا الصدد ملاحظات ومطالب ندعو المشرفين على العملية إلى أخذها بعين الاعتبار ومراجعة مواقفهم على ضوءها قبل فوات الأوان.

### ثانيا : في موضوع إلزام الموظفين بالاشتغال خلال فاتح ماي

تجدد النقابة الديمقراطية للتشغيل موقفها الثابت وغير القابل للتراجع من كون يوم فاتح ماي يوم عطلة رسمية يجب احترامها بإطلاقيتها ، وتعتبر أن دعوة الموظفين إلى العمل خلال هذا اليوم يعتبر مسا بحق أساسي في العمل، لا يشرف ولا يجوز أن يصدر عن الوزارة الوصية والحامية للحقوق الأساسية في العمل.

وانسجاما مع مواقفها الثابتة والدائمة فإن النقابة الديمقراطية للتشغيل تدعو جميع الموظفين والموظفين بوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية إلى الامتناع عن العمل يوم فاتح ماي.

ثالثا : في موضوع حرمان موظفات وموظفي الوزارة من حقهم المشروع في الاستفادة من

### العطلة الإدارية برسم سنة 2014

قام المسؤولون عن تدبير الموارد البشرية بحرمان فئات عريضة من الموظفين من حقهم في الاستفادة من متأخرات عطلةهم الإدارية برسم سنة 2014 ، وقد اعتمدوا في اتخاذ هذا الاجراء على قراءة نصية متعسفة للفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 40 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله والتي تنص على : " ولا يمكن تأجيل الاستفادة من الرخصة السنوية برسم سنة معينة إلى السنة الموالية إلا استثناءا ولمرة واحدة " .

إن هذا الاجراء يعتبر مساسا صارخا بحق أساسي وثابت لكل موظف عمومي يوجد في حالة قيام بالوظيفة ، وهو مبني على غير أساس قانوني باعتبار التعسف في تفسير القاعدة القانونية.

إن عدم مشروعية الإجراء تستند على الاعتبارات التالية:

■ بالرجوع إلى التفسير المعتمد من طرف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (الوزارة صاحبة الاختصاص) فإن المنع الوارد في الفقرة السالف ذكرها يرتبط بحالة الموظف الذي يرغب في تأجيل رخصته السنوية بغرض جمعها مع الرخصة الموالية والاستفادة منهما بشكل مقترن وتام (44 يوم) ، وإن النظام الساري قبل تعديل المادة المعنية لازال ساريا بالنسبة للموظفين المضطرين لتأجيل رخصهم الإدارية للسنة الموالية والاستفادة منها بشكل منفصل عن الرخصة المستحقة برسم سنة الاستفادة؛

■ لازال الموظفون المنتمون للقطاعات الوزارية الأخرى يستفيدون بشكل عادي من رخصهم الادارية برسم السنوات الفارطة ، وخصوصا موظفوا وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والوزارات المرجعية بالمغرب (طالما أن وزارتنا لم تعد من ضمن هذه الفئة ليس لمحدودية دورها ولكن بسبب سوء التدبير الذي يطبعها).

أمام عدم مشروعية الاجراء المتخذ فإن النقابة الديمقراطية للتشغيل تدعو المسؤولين عن تدبير الموارد البشرية بالقطاع إلى تحمل مسؤوليتهم بحياد وموضوعية وأن يكونوا خير ساهر على حقوق الموارد البشرية التي يدبرون شؤونها وأن يرددوا ويعودوا عن غيهم و أن يكفوا عن تقمص دور الجلاد تجاه نساء ورجال القطاع، وعلى هؤلاء المسؤولين أن يمكنوا فورا **الموظفين المتضررين من حقوقهم**، ونتمنى أن نجد لدى هؤلاء في هذا الموضوع آذانا صاغية وموضوعية ضرورية ليجنبونا ويجنبوا أنفسهم عناء الدخول في معارك لا طائل من ورائها.

دتمم ودمنا للنضال أوفياء  
عاشت الوحدة النقابية

عاشت النقابة الديمقراطية للتشغيل

المكتب الوطني النقابة الديمقراطية للتشغيل

الكاتب العام

إمضاء : عبد الحفيظ الرحمني

